

# مشروع مضلة وطن الالكترونية

## لأداره عمل

## منظمات المهتجع المهدي

### دراسة حول المشروع الالكتروني لتنظيم عمل منظمات المهتجع المهدي

### والمقترح تحت عنوان "مضلة وطن"

هذه الدراسة تهتل هيكل نظام الالكتروني مقترح تحت عنوان "مضلة وطن" والهوجة لدعم عمل منظمات المهتجع المهدي عبر توفير هيكل أساسية لعمل المنظمات المهتجع تشهل كل من المنصات المتحددة التالية: منصة "عطاء" للإدارة عمل منظمات المهتجع المهدي & منصة "عمل" والخاصة بدعم سوق العمل لذوي الإعاقفة الخاصة & وأخيرا منصة "هوية وطن" كجواز الالكتروني عراقي يقدم خدمات دعم للمعوزين بها يحفظ كرامة الانسان وقيمة العليا.

## جدول المحتويات

2.....	التكنولوجيا ومنظمات المجتمع المدني
3.....	حول مشروع "مضلة وطن"
4.....	حول منصة عطاء
5.....	حول منصة "عمل" لذوي الاحتياجات الخاصة
6.....	حول منصة "هوية وطن"
7.....	تضافر عمل المنصات الثلاث وابواب توسعة المشروع
8.....	الرؤى الشاملة للإصلاح كمدخل لمشروع مكافحة الفقر
9.....	الحاجة لتشريع قانون "مكافحة الفقر"
10.....	أسس تحول منصة "عطاء" كمنصة إدارية شاملة
11.....	أسس تحول منصة عمل كمنصة عامة تبادلية للوظائف
12.....	أسس تحول منصة "هوية وطن" كمنصة تمثيل عامة
13.....	إين نقف الان
14.....	الخلاصة

## التكنولوجيا ومنظمات المجتمع المدني

تمثل منظمات المجتمع المدني اليوم عصب أساسي في بناء المجتمعات الحديثة لما لها من قدرة مجتمعية على ملء الفراغات في شتى الظروف سواء كانت ظروف طارئة او طبيعية خاصة عندما يكون الاندماج ناجحا بين عمل هذه المنظمات وعمل الجهات الحكومية والقطاع الخاص والعام لإنتاج منصات مجتمعية تساهم في تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة في المجتمعات وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان، وتسعى لتحقيق التوازن بين المواطنين والحكومات والقطاع الخاص.

ان طبيعة الدور الأساسي لعمل هذه المنظمات في المجتمعات قد جعلها ركيزة اساسية في عملية صنع القرار وتنمية المجتمعات المستدامة حيث تلعب تلك القرارات دورًا حيويًا في تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وتساهم في تحفيز التغيير عبر تعزيز المشاركة المدنية ورصد ومراقبة عمل المؤسسات الحكومية او عبر توفير طيف واسع من الخدمات الاجتماعية او حتى عبر نشر التوعية والتثقيف.

واقع الخدمات الجليلية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني يفرض على جميع الجهات المجتمعية بمختلف اطيافها تقديم كل الدعم الممكن لنجاح عمل هذه المنظمات وضمان تسهيل تقديم الخدمات لكلا طرفي المعادلة سواء كان مقدمي خدمات مجتمعية او فئات مستفيدة من هذه الخدمات. مقدمي التكنولوجيا في العراق والشرق الأوسط تجد نفسها في منتصف تلك المسؤولية لتكون عضو فعال في تسهيل وصول تلك المنظمات لكل وسائل التكنولوجيا الحديثة لضمان نجاح عملها بطريقة محترفة وفعالة في خدمة فئات المجتمع المستفيدة من عمل هذه المنظمات.

يهدف هذا البحث الى اقتراح هيكل منصة تقنية يساهم في تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني في العراق ويوفر خدمات حقيقية ومفيدة للفئات المستفيدة من عمل هذه المنظمات. الهيكل التقني المقترح يفترض مضلة مشتركة تحت عنوان مشروع "مضلة وطن" تنتمي تحتها اهم التشكيلات الأساسية لهياكل هذا المشروع.

## حول مشروع "مضلة وطن"

تتعاضم الحاجة يوماً بعد يوم لوضع اليات تحول رقمي صحيحة في بيئة منظمات المجتمع المدني والمحيط الحكومي الذي يجب ان يكون داعماً لها لتسهيل عمل تلك المنظمات بما يضمن إدارة ذكية للموارد وسهولة في تقديم الخدمات وشفافية مطمئنة حول طبيعة وخلفيات عمل تلك المنظمات. اليات التحول الرقمي المشار إليها هي أسلوب إدارة تقني شامل يبدأ من إدارة عمليات منظمات المجتمع المدني الداخلية وانتهاء بتطبيقات الخدمة في ايدي المستفيدين من عمل هذه المنظمات بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة لعمل مشروع مضلة وطن.

ان اشراك الجانب الحكومي في هذا المشروع هو ضرورة ملحة بسبب الحاجة الى توفير المعلومات الحكومية لهيكل هذا المشروع بما يضمن قدرة هذه المنظمات على مسالة صنع القرار الذكي وقدرة الجانب الحكومي على المراقبة والاشراف على عمليات هذه المنظمات.

ان طرفي معادلة العطاء في عمل منظمات المجتمع المدني والتي نقصد بها طرف المنظمات المقدمة للخدمة وطرف المستفيدين من تلك الخدمة هما الأسس الرئيسية التي تتشكل حولهما رؤية مشروع "مضلة وطن" الالكتروني حيث يركز المشروع على توفير بيئة تبادلية للمعلومات لكلا طرفي المعادلة بما يضمن جسر هوة التواصل وتحقيق اتمنة مهام فعالة يمكن ان ترشح مشروع "منصة وطن" ان يكون مشروع إدارة شاملة للجهد المجتمعي المشترك بين القطاع العام وقطاع مقدمي الخدمات المجتمعية التطوعية.

ثلاث منصات أساسية الكترونية تمثل حجر الأساس في هذا المشروع كنقطة انطلاق قابلة للتطور مستقبلاً نحو هياكل أكثر شمولية وهي كالتالي:

- منصة (عطاء) (لأداره عمل منظمات المجتمع المدني)
  - منصة (عمل) (منصة تبادلية ووظائفية لذوي الاحتياجات الخاصة)
  - منصة (هوية وطن) (هوية الكترونية تمثيلية شاملة ومحصنة سائدة لباقي المنصات)
- في ادناه شرح للرؤية والاهداف المفترضة من كل منصة من هذه المنصات.



فكرة منصة العطاء كمنصة إدارة ذكية تتاح مجاناً لمنظمات المجتمع المدني وتهدف الى توفير ادوات الإدارة الفعالة للموارد المتاحة وذلك عبر تسهيل البيئة التشاركية لبيانات تلك المنظمات من اجل الوصول الى شفافية كاملة لعملية ادارة توزيع الثروة وتحديد قيمة الموارد المتاحة لكل مستفيد ضمن شبكة المستفيدين من نتاج عمل هذه المنظمات بحيث



تسمح بالنهاية بضمان توزيع عادل للمنع والمساعدات المقدمة وتوفير تقارير شفافية كاملة تسمح للجهد المشترك لهذه المؤسسات من بناء شبكة حماية اجتماعية رصينة قادرة مستقبلاً ان تكون ارضية خصبة لدعم جهود مكافحة الفقر في البلد.

ان وجود نظام احصائي قادر على تعقب تلك الموارد المقدمة وقادر على إصدار تقارير شفافية بحجم تلك الموارد المقدمة سيكون نقطة ارتكاز مهمة في عملية التوزيع العادل للموارد على المستوى القريب والتخطيط الرشيد لدعم سياسات محاربة الفقر مستقبلاً،

نظام يستطيع ان يلبي حاجة ادارة المنظمة الانسانية عبر توفير هيكل تبادلي للبيانات يسهل عملية إدارة شبكة المستفيدين من عمل تلك المنظمات ويساهم بتخصيص الموارد الى الفئات الأقل حصاً قبل أي فئة أخرى في قائمة المستفيدين من عمل تلك المنظمات.

نظام يستطيع ان يساعد إدارة المنظمة على توجيه الموارد المتاحة باتجاه الأشخاص او الكيانات العائلية الأكثر حاجة لهذه الموارد عبر طابور ترشيح اوتوماتيكي يضع ذو الحاجة الاكبر في اعلى الطابور بطريقة تسهل اتخاذ القرار.

تفترض منصة عطاء ان هيكل المنصة تشاركي مفتوح يسمح لجميع المنظمات العاملة في العراق من التسجيل والحصول على منافع استخدام وظيفية عالية تتيح لهذه المنظمات من مشاركة المعلومات وتعزيز التعاون البيئي وتقديم خدمات الكترونية متعددة لشبكة المستفيدين من عمل تلك المنظمات. ان هيكل المنصة التشاركي يعني ان كل منظمة ستكون قادرة على التسجيل وستكون قادرة على إدارة مواردها بشكل مستقل داخل النظام الالكتروني وان مساهمتها بتعزيز عمل النظام سيكون ذو مردود معنوي على جميع المنظمات الأخرى المنتمية داخل النظام.

ستعمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي داخل النظام على ترشيح مقدمات صحيحة لاتخاذ القرار تساهم بوضع عمل تلك المنظمات على الطريق الصحيح نحو مهام فعالة وذكية في توفير الخدمة لشبكة المستفيدين منها وذلك بالاستفادة من الحالة التشاركية في الوصول الى معلومات شبكة المستفيدين للمنظمات الأخرى داخل النظام.

تصور نظام الكتروني قادر على إعادة ترتيب ظهور القضايا او قوائم شبكة المستفيدين داخل منظمتكم على ضوء اخر التخصيصات المقدمة لهم من منظمات أخرى بما يساهم بمساعدتك على إعادة توجيه الموارد نحو جهات أكثر حرماناً في شبكة المستفيدين من خدماتكم الخاصة، تصور نظام قادر على فتح باب التراسل المباشر بين منظمتكم والمنظمات الأخرى في النظام بما يساهم بالية فعالة باتخاذ القرار المشترك بصورة تنسيقية عالية، تصور نظام يقدم نتائج التطوير بصورة مستمرة ويجعلها متاحة لكل المنظمات المنتمية تحت مشروع عطاء بما يجعلها أكثر المؤسسات تميزاً في تقديم النموذج الحضاري الصحيح للعمل المتطور.

كل ذلك قابل التحقيق ضمن هيكل مشروع منصة عطاء.

## حول منصة "عمل" لذوي الاحتياجات الخاصة

من المؤكد ان ذوي الاحتياجات الخاصة اليوم هي أكثر الفئات تضررا في المجتمع الدولي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة وهو البلد الخارج من موجة عنف ليس ببعيد تسببت في كثير من الاعاقات وزيادة هائلة في حجم الافراد المصنفين كذوي احتياجات خاصة. ان كثير من افراد هذه الفئة هم قادرين على الإنتاج والاندماج في عجلة الحياة لكن تنقصهم الفرصة او التقديم الصحيح لمؤهلاتهم التي تسمح لهم بالاندماج ومن هنا كانت فكرة "منصة عمل" كمنصة متخصصة في مسالة تقديم الدعم الالكتروني لتبادل الوظائف والموجهة الى خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة.

"منصة عمل" هي برنامج متكامل يستهدف تحفيز الواقع الاقتصادي العراقي لدعم توظيف ذوي الاعاقات والاحتياجات الخاصة عبر دفع الشركات المحلية لتوفير فرص عمل مقبولة لهم وتوفير اليات تدريب وتحسين المستوى الفردي للباحثين عن العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم الكتروني مما يسهل على مقدمي الوظائف الوصول الى بيئية الخدمات والقوى العاملة المقدمة من قبل هذه الفئة.

ان التفكير في إيجاد حلول لسوق عمل ذوي الاحتياجات الخاصة يمكن ان يعتبر مدخل لحل مشاكل سوق العمل وإيجاد حلول لإدارة التوظيف بالعراق لفئات أكثر شمولاً، حلول ممكن ان تصل الى تنظيم عمل الكتروني شامل وحوكمة رقمية رصينة لأليات عمل الجهات الحكومية المعنية بتنظيم سوق الوظائف بداء من هيئة مجلس الخدمة وانتهاء بوزارة العمل ومقدمي حلول دعم شبكة الحماية الاجتماعية.

لعل أولى خطوات حل مشكلة التوظيف بالعراق هو إيجاد منظار جديد لتطبيق أسس الحوكمة الرقمية وتحديد الأسباب الحقيقية التي تعيق عملية التوظيف على المستوى الإداري واللوجستي والبدء بوضع اليات تعزيز الشفافية الحكومية للوصول إلى حزمة اصلاحات تدعم مبدا التوظيف العادل وتحارب أساليب التوظيف الجائر التي انتشرت على مدى السنوات ال 15 الماضية. جميع الخطوات المشار إليها لحل مشكلة التوظيف بالعراق ستكون بلا معنى بدون وجود منصة الكترونية رصينة تضمن اليات الشفافية المنشودة وتسهل عملية تعقب إجراءات التوظيف من لحظة التقديم من قبل الباحث عن عمل الى لحظة قبول الطلب من قبل مقدم الوظائف سواء كان قطاع خاص او عام او مشترك.

تهدف "منصة عمل" لخلق أكبر قاعدة بيانات ممكنة للباحثين عن فرص العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير بيئية يستطيع بها ذوي الاحتياجات الخاصة من الولوج الى سوق العمل في العراق عبر تحول "منصة عمل" كمحرك سير شخصية وقوائم عرض لمهارات ذوي الاحتياجات الخاصة قابلة للمشاركة بطريقة محترفة عبر المساعدة على بناء تلك السير وتقديم فريق من المتطوعين يقدم خدمات المشورة على السير الشخصية للباحثين عن العمل واطافة التوصيات التي تسمح بإنهائها بطريقة محترفة.

تسعى "منصة عمل" لذوي الاحتياجات الخاصة أيضا لتوفير النفوذ المجتمعي الضاغط من اجل اعتماد هذه الفئة المجتمعية كفئة مقبولة في سوق العمل عبر التوعية بضرورة تشريع قوانين صديقة لهم تسهل عملية اندماجهم في المجتمع. ان البحث عن عمل هو عمل بحد ذاته، لا بل عمل بدوام كامل اذ لم يعد سهلا الحصول على عمل بمجرد البحث خاصة مع تعقيدات العالم الحديث وتحديات سوق العمل فكيف هو الحال بذوي الاحتياجات الخاصة، "منصة عمل" هي بوابة الإدارة الذكية التي ستسمح لهم بالمنافسة وعرض خدماتهم بصورة تسمح باستيعابهم كأفراد متساويين مع أي من فئات المجتمع الأخرى.

## حول منصة "هوية وطن"

كثيرة هي المواقف التي يرغب بها المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية من ارسال طلبات استغاثة او طلبات حاجة موقته او دائمية او حتى عرض الطلبات بصورة علنية من اجل ابسط مقومات الحياة. واقع ان هذا السيناريو هو سيناريو متكرر ويسبب في كثير من الأحيان خسارة ماء وجه المتقدم لطلب الحاجة يجعل من الضروري توفير الية سهلة لتلبية الحاجات الأساسية الطارئة لشبكة الحماية الاجتماعية ومن هنا كانت فكرة انشاء منصة تسمح لشبكة المستفيدين من تقديم طلبات الاستغاثة لاحتياجاتهم المختلفة دون الحاجة الى كشف تفاصيلهم الشخصية وبطريقة توفر لمقدم الدعم الاطمئنان الشامل عند تقديم الخدمات فكانت فكرة "منصة هوية وطن" كجواز الكتروني "معمي" او كهوية تمثيل "معماة" لكل العراقيين.

ان فكرة الهوية الالكترونية "المعماة" هي فكرة واسعة الاستخدام في عالم اليوم الرقمي لما لها من أهمية في دعم احترام خصوصيات الافراد وتسهيل البات التعبير عن الراي الحر او حتى تحقيق العدالة الاجتماعية في مسالة مقاضاة الإساءات الفردية او الجماعية مع الحفاظ على سرية هوية المبلغين عن هذه الإساءات.

فكرة منصة "هوية وطن" هو قيام النظام الالكتروني وعبر خوارزميات امنية رصينة من التأكد من معلومات مقدم الطلب عبر مركز بيانات معلومات موازي وتوفير هوية الكترونية مدمجة على ضوء المعلومات الحقيقية المقدمة من صاحب الهوية وتسهيل استخدام الهوية الجديدة بدلا من منظومة المعلومات الثبوتية المقدمة بما يسمح لصاحب الهوية من التحكم بحجم المعلومات المفرج عنها وحسب نوع وطبيعة الجهة التي يرغب بمشاركة معلومات هوية الخاصة معهم او سيناريو من سيناريوهات الخصوصية الأخرى التي تتطلب قدر معين من السرية في تبادل المعلومات الشخصية.

## تضافر عمل المنصات الثلاث وابواب توسعة المشروع

حتى على الرغم من ان منصة "هوية وطن" هي منصة مستقلة تعمل بمعزل عن باقي المنصات الا انها ستكون منصة أساسية في دعم هياكل تبادل المعلومات لكل من منصة "عطاء" او منصة "عمل" حيث ستجري كل إجراءات التبادل المعلوماتي المهيكلة في خلفيات التواصل بين هذه المنظومات الثلاث او أي منظومة الكترونية أخرى يتم اضافتها الى هيكل مشروع منصة "وطن" الالكتروني في المستقبل القريب او البعيد.

تشاركية البيانات ستكون هي الميزة الأكبر لنجاح مشروع مضلة وطن بكل منصات العاملة. تلك التشاركية يجب ان تتعزز بدعم منصات مجتمعية او حكومية أخرى حتى من خارج مشروع منصة وطن. لعل واحد من اهم المصادر المرجوة للمشاركة في نجاح تبادلية المعلومات لهذا المشروع الالكتروني هي المصادر التي يمكن ان تتاح من قبل أجهزة الدولة العراقية وبالخصوص مصادر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لطبيعة المعونات المقدمة للمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية. مصادر أخرى لوزارات وأجهزة حكومية أخرى ممكن ان تساعد كثير في تعزيز تشاركية البيانات المفيدة كبيانات وزارة التخطيط او حتى بوابات تقديم طلبات الاستغاثة للأجهزة الرقابية او أجهزة المفتشية في الدولة العراقية بمختلف أنواع خدماتها المقدمة.

تشاركية البيانات هي فكرة قائمة على أساس مبدأ "البيانات المفتوحة" في عالم الحكومات الالكترونية وكيف تستطيع البيانات الحكومية دعم القطاع الخاص والعام ودعم شفافية توزيع الموارد في هيكل الحكومات ككل. مبدأ البيانات المفتوحة يفترض ان هناك جزء معين من البيانات مخصصة بصورة أساسية للمشاركة مع الجمهور المجتمعي للبلد وذات مستويات وصول مختلفة تختلف حسب درجة حساسية هذه المعلومات وحسب الجهة المقدمة لها وحسب طبيعة الهدف المعرف من قبل الجهة المستفيدة من هذه البيانات.

ان واقع الحاجة الى مشاركة تلك المعلومات من قبل الجهات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني وواقع ان الوصول المقيد والمفتوح يعتمد على درجة معينة من الموثوقية عند تحقيق هذا التبادل المعلوماتي بين هذه الجهات يفترض إصلاحات جمة لأليات تخزين ومشاركة تلك البيانات ويجعل مسؤولية العمل المشتركة بيه القطاع العام والخاص مسؤولة كبرى ستفوق حتماً بالنهاية الى اصطلاحات واسعة تمس كل اطراف المشروع المشترك وتعطي بعداً اكبر لبوابات اصلاح شاملة تتعدى افق مشروع وطن الى افاق اصلاح حكومي ومجتمعي شامل.



## الرؤى الشاملة للإصلاح كمدخل لمشروع مكافحة الفقر

ان تحقيق رؤية تشاركية البيانات المفتوحة بين عمل منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة العراقية سيضع كم هائل من البيانات المفيدة تحت تصرف كلا الطرفين. بيانات ستعجل من السهل التعرف على الحجم الحقيقي لكمية العوز الموجود بالبلد وضمن مختلف طبقات واشكال هذا العوز والحاجة وستوفر أرضية مناسبة لأجراء تقييم شامل حول واقع تقديم الخدمات بالبلد وطبيعة الحاجة الفعلية لما يمكن ان يعتبر حجم مقبول لهذه الخدمات.

تصور ان لديك إحصاء دقيق شامل لحجم درجة الفقر بالبلد وعدد الفئات والافراد من يقع تحت هذا العنوان بحيث تستطيع وبصورة دقيقة ان تضع نسب نشطة على ضوء هذا الإحصاء وتستطيع إعادة ترتيب سلاسل تقديم الخدمات على أساس الفئات الأكثر احتياجاً، توصل أيضاً قدرة باقي أجهزة الدولة على إعادة تخصيص الموارد من تعليم وطاقة وغذاء وخدمات صحية وتشغيلية على ضوء هذا الإحصاء، تصور منظومة اشعار فعالة مرتبطة مباشرة بمعلومات هذا الإحصاء وقادرة على توفير بيانات حية ومحدثة على مدار الساعة، كم سيكون حجم التطور الهائل في بنية الدولة العراقية وحجم الاستقرار المجتمعي الممكن اذا كانت اليات اتخاذ القرار معتمدة على هذه الإحصاءات؟! حتما وبلا شك سيكون هائل.

ان مكافحة الفقر في أي بلد هي مزيج بين الرغبة الحقيقية للحل ممثلة بأعلى هرم اتخاذ القرار بالدولة بما يملك من الصلاحيات التي تتيح له امضاء هذه الرغبة ووجود البنية الالكترونية الرصينة القادرة على دعم الشفافية وتبادلية المعلومات مع فئات المجتمع بما إجراءات ملموسة لتحسين جودة الحياة ورفع المستوى المعيشي الشامل لكل فئات المجتمع ومحو الطبقة الفقيرة من الهياكل الرسومية لاي تمثيل بيانات للفقر في أي بلد.

اللوبي المجتمعي الضاغظ من اجل توفير الهيكل التشريعي القانوني لإجراءات مكافحة الفقر سيكون من الطرف الاخر عامل أساسي في تحقيق الرؤية الشاملة للإصلاح. تضافر نخب المجتمع والنخب السياسية والبرلمانية لأجل صياغة قانون مناسب يضع أولى خطوات جهود مكافحة الفقر على الطريق الصحيح ويعرف على انه قانون "مكافحة فقر" حقيقي مستند على منصات الكترونية ومجتمعية ساندة ومعزز باليات اتخاذ قرار ذكي على أساس بيانات صحيحة سيكون إتمام نجاح لهذه الرؤية وتحقيق نجاح حقيقي يحسب لكل اطراف المشروع.

## الحاجة لتشريع قانون " مكافحة الفقر "

تضع "مضلة وطن" نصب أعينها المساهمة في تشريع قانون "هيئة مكافحة الفقر" كهدف أسمى للجهود المبذولة ضمن هذا المشروع. القانون المقترح هو المتمم لقانون هيئة مجلس الخدمة الاتحادي والذي يؤمل به من كلا القانونين من بناء الهيكل الصحيح لإنشاء نظام اجتماعي رصين يخدم البيئة المحلية حيث يتم فيه من تحديد سلم مدفوعات يشمل فئات المجتمع كافة بمختلف ظروفهم المعيشية من جهة وينظم عمل منظمات المجتمع المدني والعاملين عليها بشبكة دعم مادي ومعنوي يسمح لهم بالاستمرار بهذه الخدمات الجليلة التي يقدموها .

تبدأ أولى خطوات بناء الوعي لأهمية قانون " مكافحة الفقر" من وجهة نظرنا عبر وضع صورة واضحة عن حجم مشكلة الفقر في بنية الدولة. حيث أن غياب الإحصاء الدقيق والشفاف لحجم الطبقة المعوزة ساهم كثيرا في عدم توجيه موارد الدولة بالطريقة الصح والافتراض ان المشكلة اقل اهمية من أن يتم وضع الحلول الشاملة لها حيث عطلت عملية اتخاذ القرار الحكيم حول الأسلوب الأفضل لحل المشكلة. من هنا جاءت الحاجة لبناء منصة الكترونية قادرة على تغطية الحاجة الادارية لمنظمات المجتمع المدني من جهة وقادرة على توفير إحصائيات فعالة لحجم الشريحة المجتمعية المستفيدة من عمل تلك المنظمات من جهة أخرى .

علمنا اليقيني ان غياب بنية النظام الالكتروني او الحوكمة الالكترونية المناسبة كان السبب الرئيسي في تعطيل عمل كثير من القوانين أو مشاريع بناء الدولة المقررة سابقا والذي يدعونا لوضع أسس المستقبل الصحيح لعمل "قانون هيئة مكافحة الفقر" ضمن هذا البوابة الالكترونية أملا في رؤية تغير مشرق في القريب العاجل..

## أسس تحول منصة "عطاء" كمنصة إدارية شاملة

منصة "عطاء" المقترحة هي منصة رقمية متخصصة في ادارة عمل مؤسسات المجتمع المدني تهدف الى توفير بيئة تشاركيه تسمح بتنسيق الجهد بين مختلف المنظمات المنضوية تحت مظلة المنصة املا بالوصول الى بناء شبكة موزعة تخدم مؤسسات المجتمع المدني قادرة على ان تكون ارضية خصبة لمشاركة برامج الدعم وموجهة باتجاه دعم جهود محاولة تشريع قانون "هيئة مكافحة الفقر".

الواجهات المفترضة داخل المنصة أسست من اجل خدمة الاغراض المتعددة حيث يعطى لكل مجموعة عمل داخل الادارة حزمة شاشات خاصة به من اجل تسيير عمل تلك المجموعة بطريقة تتكامل بها مع باقي أطراف النظام. تشمل مجموعة العمل تلك "ادارة المنظمة"، "ادارة حسابات الكوادر الادارية"، "ادارة واجهات المستفيد" واخيرا وليس اخرا "واجهات مشاركة استبيانات الراي والإحصاءات المرسله من منضمة الى اخرى.

واقع ان المنصة قائمة على أساس نموذج يفترض ان طرفي العمل هما مقدم الخدمة من جهة والمستفيد من جهة أخرى وحزمة برمجيات بينية تربط بين كلا الطرفين يجعل النموذج فعال من اجل الاستخدام لاي شكل اخر من اشكال تقديم الخدمات او لاي شكل من اشكال التواصل الحكومي الالكتروني مع المواطنين او ما يسمى بعالم اليوم "الحكومات الالكترونية". النظرة الشاملة التي بنيت على أساسها فكرة منصة عطاء تجعلها مرشح ممتاز قابل للاستخدام الواسع ومن كل أطراف المجتمع بقطاعية العام والخاص.

## أسس تحول منصة عمل كمنصة عامة تبادلية للوظائف

فكرة منصة "عمل" هي رؤية من أجل دعم سوق العمل المحلي وتوفير الآلية البسيطة والفعالة لبناء ومشاركة السيرة المهنية استجابة منا للتحديات الاقتصادية المحيطة بالعراق والمنطقة العربية وفي سبيل توفير بيئة تسمح للباحثين عن العمل الوصول الى وظائفهم المستقبلية بسهولة وفعالية. تهدف المنصة أيضا الى تمثيل المؤسسات المحلية بطريقة إلكترونية جيدة تتناسب مع واقع التحدي الاقتصادي.

ستعمل المنصة على توفير ظروف التحول الى بيئة كاملة لتبادل السيرة والوظائف وجسر الهوة بين الباحثين عن العمل وجهات التوظيف من أجل زيادة الفرص للتواصل بين رواد الاعمال وموظفيهم المستقبليين. تستهدف المنصة تحفيز الواقع الاقتصادي العراقي عبر تجهيز الشركات المحلية بمواقع مجانية وتجهيز الباحثين عن العمل بصفحات مجانية لاستضافة السيرة المهنية بحيث تسهل على الشركات الكبرى والشركات الخارجية الوصول الى بيئية الخدمات والقوى العاملة داخل المجتمع العراقي.

المنصة تعمل وفق روية مستقبلية تشمل التأسيس لثلاث مراحل، الاولى تركز على ربط الباحثين عن العمل ببيئة تسمح لهم ببناء ومشاركة السيرة المهنية بطريقة سهلة وبسيطة، المرحلة الثانية تركز على السماح للشركات بالوصول الى قاعدة بيانات الباحثين عن العمل واختيار الانسب منهم للوظائف المعلنة، والثالثة تعمل على التأسيس لطاير الكتروني يمكن ان يكون نواة لأي مشاريع حكومية مستقبلية من أجل معالجة مشكله البطالة المنتشرة في الاقليم.

سوق العمل سوق واعد في العراق وكم الوظائف المعلنة هو كم هائل لكن للأسف مازال الباحث عن العمل العراقي عموما وذوي الاحتياجات الخاصة خصوصا غير قادرين على الوصول الى هذا السوق اما بسبب عدم امتلاكهم لأداة فعالة في مشاركة سيرهم الشخصية او لعدم وجود بيئة محترفة لتبادل الإعلانات على هذه الوظائف. منصة عمل تستطيع ردم الهوة في سوق العمل الحالي بالعراق وتسهيل إجراءات التوظيف والتدريب والتثقيف بضرورة الاحتضان لكل فئات المجتمع وإيجاد حلول حقيقية للتمويل وتذليل عقبات التوظيف الذكي.

أيضا مسألة حماية الباحثين عن العمل من التلاعب عبر إعلانات الوظائف الوهمية، المنصة ستستطيع من التمييز بين الوظائف الحقيقية والوظائف الوهمية عبر التأكد ان مقدمي الوظائف ذو صفة معنوية ووجودية حقيقية باستخدام اليات التوثيق الذكي للشركات والمؤسسات المستفيدة من عمل المنصة وعبر ضمان التقديم على الوظائف ببروتوكولات تقديم شفافة وقابلة للتعب من قبل الجهات المنظمة للمنصة.



## أسس تحول منصة "هوية وطن" كمنصة تمثيل عامة

قيمة الخدمات المقدمة من مشروع هوية وطن كمشروع أساسي لإصدار هوية الكترونية "معماه" قد تجعل المشروع مرشح مناسب لحل مشاكل كبرى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ليست هناك من ضرورة في كثير من الحالات لكشف كامل تفاصيل مقدم الطلب او طالب الاستغاثة بحيث تهدد هويته الفردية وتقود لاحتمال توسيع الضرر النفسي والمعنوي عليه.

قدرت المستفيدين من النظام من الوصول الى خدمات وبرامج دعم تحت مظلة تنظيم وصول الى البيانات الشخصية بطريقة امنة وموثوقة قد تكون أساس في نجاح كثير من المساعي التي كانت للفترة القريبة الماضية اشبه بالحلم. تصور قنوات تواصل تسمح لأرسال شتى أنواع الطلبات والبلاغات وتنبيهات التحذير دون ان تكون هناك حاجة للكشف الكامل عن هوية مرسلي هذه المواد الا في حالات الضرورة القصوى التي يوافق بيها مقدم الطلب على الإفراج عن معلوماته، هذه الرؤية ممكن ان تكون بوابة واسعة لكثير من التطبيقات والتي من اهمها تطبيقات تعزيز الشفافية وإجراءات الحوكمة الرشيدة المنشودة في أي بلد.

بالرغم من ان الهياكل الأساسية للمشروع قد تم انشائها لكن إدارة التطوير لهذا المشروع تنتظر الضوء الأخضر من الجهات المستفيدة من المشروع من اجل اطلاقه. مشروع بضخامة هذا الجهد حتما سيحتاج الى احتضان حقيقي من قبل أجهزة الدولة العراقية ومن قبل قاعدة المستخدمين بما هم منظمات او افراد شبكات حماية اجتماعية مستفيدة من الخدمات المقدمة من قبل تلك المنظمات. تشير الإحصاءات العالمية الى ان 80 بالمئة من أسباب فشل المشاريع الالكترونية هو مقاومة الإدارات للتغيير والتحول الرقمي او مجرد فكرة الرفض لاندماج رقميا في عمليات الأداء اليومي. قد لا يكون مفيدا إطلاق هكذا مشروع دون إشارات إيجابية من الجهات الراعية للمشروع او على الأقل تدليل صعب الرفض الروتيني لإجراءات التحول الرقمي.

جميع عمليات التطوير مستمرة وبما تسمح به الموارد المتاحة. يضع الفريق التقني بداية شهر ديسمبر-كانون الأول كفترة إطلاق رسمي للهياكل الأساسية للمشروع. تم تقديم المشروع بأشكال اقل شمولية في مناسبات سابقة لكن لم يصل الى فترة النضج الا خلال فترة التحضير لمؤتمر منظمات المجتمع المدني موضوع التقديم لهذا البحث. الامل كل الامل ان نجد الترحيب المناسب من اجل احتضان هذا المشروع من على كل الجهات المعنية بنجاح المشروع. النظام سيطلق تحت صفة "نظام مفتوح المصدر" وذو قيمة تشاركية لاي جهة تقنية ترغب بان تكون طرفا في التطوير او التشغيل المستمر لهياكله الالكترونية. التطوير والصيانة المستمرة للمشروع سوف تغني الإدارات المرتبطة عن القلق حول أي مشاكل مستقبلية اذ سيتم العمل على إيصال النظام الى أفضل صيغة ممكنة بحيث تستطيع طواقم العمل الخاصة بالمنظمات او الأجهزة الحكومية الساندة لها من الاستمرار بالانتفاع من كامل الخدمات المرافقة لضمان عمل ونجاح المشروع للمدى القصير والطويل. يشمل هذا الوصف جميع الخدمات الساندة من توجيه وتدريب فريق منظمات المجتمع المدني لإدارة عملة والابلاغ المستمر عن أي تحديث في النظام والشفافية الكاملة لكل مراحل التطوير.

استمرار عمل منظمات المجتمع المدني دون منصة إلكترونية عامة للتسجيل تعزز عمليات التحول الرقمي في عمل تلك المنظمات وذات قيمة حقيقية لتلك المنظمات لم يعد ممكن في عصر التكنولوجيا اليوم. تقع المسؤولية الكاملة على أي إدارة مدنية في أي بلد في تقديم هيكل المنصة الإلكترونية الرصينة وضمان علمها ودفع منظمات المجتمع المدني للعمل تحت مظلتها. يساهم الجهد المجتمعي التقني كثيرا في حال ما أعطيت له الفرصة في مسالة التحول الرقمي المنشود عبر حلول تطوعية او ذات ميزانيات منخفضة للوصول الى هذا التحول الرقمي المنشود.

في هذه الدراسة قدم مشروع متقدم لإدارة عمل منظمات المجتمع المدني ركز بالدرجة الأساس على تسهيل العمليات اليومية لهذه المنظمات وبالدرجة الثانية على إيجاد هيكل تنظيمي يسمح لأجهزة المفتشية بالدولة العراقية من الاشراف المباشر على عمل هذه المنظمات. نجاح تنفيذ المشروع يعتمد بالدرجة الأساس على المقبولية من قبل تلك المنظمات لاستخدام الهياكل الأساسية للمشروع وعلى الاحتضان من قبل أجهزة الدولة العراقية لضمان نجاح التنفيذ.

منافع مستخلصة في حال تنفيذ المشروع تشمل توثيق وبناء قاعدة بيانات رصينة للمنظمات العاملة، توثيق وبناء قاعدة بيانات رصينة لحجم العوز والفئات المحرومة في العراق، اتمة العمليات الإلكترونية الداخلية لكل مؤسسة ومنظمة منضوية تحت المشروع، جسر هوة التواصل البيني بين هذه المنظمات بعضها ببعض وبين المؤسسات الحكومية الحاضنة لها من جهة أخرى. لا تقف منافع المشروع فقط عند تلك المذكورة أعلاه ولكن ممكن ان تتطور الى هيكل كامل من الخدمات يسهل عمليات التحول الرقمي الشامل.